

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن منع بدل نفرغ
للصيادلة ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة
والقوانين المتعلقة به ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يرفع راتب الحرمان المقرر للصيادلة بوزارة الشئون الاجتماعية
إلى خمسة عشر جنيها شهريا بدلا من عشرة جنيهات على أن ينبع طبقا
لشروط والأحكام الواردة بالقرار الجمهوري رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار
إليه وبشرط أن يقوم الصيدلي بأعمال الصيدلة فعلاً وينضم بالزيادة
المترتبة على ذلك على الباب الأول بند ١ / د رواتب بميزانية وزارة الشئون
الاجتماعية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٦ ربى سنة ١٣٨١ (٢ يناير ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

—

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٢

بشأن ضمان المؤسسة العامة التعاونية للإسكان في حساب
مدير يفتح في البنك المركزي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ لسنة ١٩٦١ بشأن المؤسسة العامة
التعاونية للإسكان ،

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٢

بتعديل المادة الأولى من القرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع
القوانين المتعلقة به ،

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض الأحكام الخاصة
ـ للكسب غير المشروع ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ في شأن بلان الكسب
ـ المشروع والقرارات المتعلقة به ،

وببناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨
لسنة ١٩٥٨ المشار إليه النص الآتي :

”مادة ١ - تشكل بلان الفحص المنصوص عليها في المادة ٧ من
المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه - في الوزارات والهيئات
والمؤسسات العامة والشركات المساعدة والجمعيات التعاونية بقرار من
نائب رئيس الجمهورية أو الوزير المختص بحسب الأحوال على الوجه
الآتي :

مدير عام أو من في درجة مالية مماثلة رئيسا

عضوون من مجلس الدولة بدرجة مندوب على الأقل عضوا

مراقب المستخدمين أو من يقوم مقامه عضوان

وتشكل الجان الخاصة ب مجلس الأمة بقرار من رئيسه ”.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وي العمل به من
يحيى نشره ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٦ ربى سنة ١٣٨١ (٢ يناير ١٩٦٢) .

جمال عبد الناصر